

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

العود إلى متن تحرير الوسيلة
و إكمالاً لتفريعات صلاة القضاء، قد قال السيد الخميني:

وكذا المأتب بها فاسداً لفقد شرط أو جزء يوجب تركه البطلان. ولا يجب قضاء ما تركه الصبي في زمان صباه، والمحنون في حال جنونه، والمغمى عليه.

و تنسيقاً للشروع و ترتيباً للفروع نقول بأن الأجزاء الداخلية إما تعد ركنية أو غير ركنية.

ثم إن إهمال الأجزاء إما يصدر عمداً أو سهواً أو جهلاً أو نسياناً.

فعمدئذ يفترض علينا أن نتحرى آحاد هذه العناصر المذكورة، فنقول:

إن إهمال الجزء الركني إهمالاً عمدياً أو سهواً أو نسياناً يستوجب البطلان بلا شجار، فإن مستنته هي صحيحة زرارة: «أنه سأّل عن رجل صلّى بغير طهور، أو نسي صلوات لم يُصلّها، أو نام عنها، قال: يقضيها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها من ليل أو نهار»[1]. حيث إن تعبيره عليه السلام بالقضاء يدل على وجوب تدارك الطهور (العمود في الصلاة) سهواً كان أو غيره.

و أما وجوب القضاء فيسائر الأجزاء الركנית فنستخرجه ببركة استظهاره عدم خصوصية الطهارة لأنها تعد نموذجاً مبتلاةً بين الناس، وبالتالي لو أهمل بسائر الأركان كالركوع أو السجود أو القبلة أو الوقت لتوجّب عليه القضاء على الإطلاق (سهواً أو عمداً).

والذي يدعم و يقوّي عدم خصوصية الطهارة هو عدم استفصال الإمام في ذيل الرواية بل قد أوجب القضاء على الإطلاق ركنياً أو غيره، سهواً أو عمداً، إلا أن سؤال المتسائل محصور بغير طهور، ولكن لا يثير مشكلة تجاه إطلاق كلام الإمام وبالتالي، سُنّدَي القضاء إلى غير الطهور أيضاً.

إلا أن هذا التوسيع لا يعمّ وجوب القضاء حتى للأجزاء غير الركנית، لأنها لو تركت عمداً لتحقّم عليه القضاء بلا إشكال و ارتياح كاللختي عن ذكر الركوع أو السجود أو التشهد أو القراءة أو... فتتدرج ضمن الإطلاق في ذيل الرواية، بل في هذا الحقل نمتلك روايات ناصحة أخرى، نظير:

1. مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَسْنَادِهِ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَرَضَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالقراءةُ سُنّةٌ فَمَنْ تَرَكَ القراءةَ مُتَعَمِّداً أَعَادَ الصَّلَاةَ وَمَنْ نَسِيَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. [2]

2. مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَنَدِهِ عَنْ حَرَبٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ جَهَرَ فِيمَا لَا يَنْبَغِي الْجَهَارُ فِيهِ وَأَخْفَى فِيمَا لَا يَنْبَغِي الْإِخْفَاءِ فِيهِ فَقَالَ أَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ نَقَضَ صَلَاتَهُ وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًّا أَوْ سَاهِيًّا أَوْ لَا يَدْرِي فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ. [3]

و انطلاقاً من هاتين الروايتين لو أهمل الجزء غير الركني سهواً أو نسياناً أو جهلاً فإن الفقهاء لم يستوجبوا القضاء عليه ضمن الوقت فضلاً عن خارج الوقت.

وقال المحقق الهمداني: من أخل بشرط أو جزء عمداً أو سهواً مما لم يدل على اغترار سهواه، غير آت بالمؤمر به، فعليه تداركه في الوقت مع بقائه و إلا ففي خارجه، و المراد بالغوت الذي علق عليه الحكم في النصوص و الفتاوى ليس إلا ترك الإتيان بالفرضية المأمور بها المتحقق في مثل الفرض.[4]

فالقاعدة الأولية تستدعي وجوب التدارك في حق الساهي أو الجاهل لأنه يصدق عليه أنه قد أخل بالمؤمر به و ترك العمل، إلا أنه ثمة روايات قد مرت و تفضّلت عليهما و أزالت وجوب التدارك في الأجزاء غير الركينة، وبالتالي تستكشف من ذلك أن وجوبها قد أنيط بحالة الذكر و الالتفات.

و مما يدعم عدم وجوب تداركها حالة السهو أو الجهل أو النسيان هي الروايات الخاصة التي قد خصّت القضاء في حق المتعتمد رافعةً عن الناسي و غيره كما مرت الروايات للتو، وبالتالي قد صح أن نستنتج بأن وجوب الأجزاء غير الركينة كالقراءة يخصّ حالة الذكر و الوعي.

لمَعَةُ حَوْلِ قَاعِدَةِ لَا تَعَادُ

وفقاً لتفحصنا حول هذه القاعدة فإنها تتحدد عن الناسي بلا شجار بين الأعلام (لا أنها تخصه) فمن نسي المستثنى منه من الأجزاء غير الركينة نظير القراءة أو التشهد فلا يعيده.

ولكنها لا تتحضن العالم العاًم موضوعياً لإنها قد أخالاً بأصل العمل (المستثنى منه) فلا تصدق عليهما كلمة الإعادة، إذ كلمة الإعادة تخصّ من نسي جزء عبادياً (فلم يُخل بأصل العبادة) فعندئذ سوف يقال له أعد أو لا تُعد، بينما العالم العاًم في ترك الأجزاء و الشرائط قد هدم العبادة فلم يأت بالصلة أساساً وبالتالي لا يصدق عليه الإعادة إذ لم يأت بشيء لدى الشارع لكي يعيده، فهما خارجان موضوعياً عن القاعدة.

مَوْلَةُ السَّيِّدِ الْخَوَيْيِّ تَجَاهُ خَرْجِ الْمَقْصُرِ عَنِ الْقَاعِدَةِ

و أما الجاهل بصفته فلا يندرج ضمن امتحان القاعدة، بينما السيد الخوئي قد أدرج الجاهل القاصر فحسب ثم أفرز المقصر منها لأجل محذور خاص و هو أنه لو شملت المقصر لأصبح مورداً الروايات المستوجبة للقضاء (القائلة بالإخلال و الإعادة) مختصةً بالعالم العاًم و الذي هو فرد نادر فإخراج المقصر يستتبع حمل المطلقات على الفرد النادر و هذا مستبعد جداً وفقاً للارتكاز، و نستعرض الآن مقوله السيد الخوئي:

و أمّا المقصر فالظاهر وجوب القضاء عليه كوجوب الإعادة، لا لقصور في حديث «لَا تَعَادُ الصَّلَاة...»، بل لمحذور آخر في شمول الحديث له، و هو لزوم حمل الروايات الكثيرة الدالّة على الحكم بالإعادة في مورد ترك جزء أو شرط أو الإتيان بمانع على الفرد النادر و هو العالم العاًم، إذ لا شك في أنّ السؤال في هذه الروايات غالباً عن الجاهل المقصر. فإخراجه عنها و إدراجه في حديث «لَا تَعَاد...» المستلزم لتخصيص الروايات المذكورة بالعاًم يستوجب حمل المطلقات على الفرد النادر، و هو قبيح. فلأجل الفرار عن المحذور المذكور يحكم باختصاص الحديث بالجاهل القاصر و لا يعمّ المقصر. [5]

حوار حول الطهارة الواردة ضمن القاعدة

إن الطهور الوارد ضمن استثناء الرواية (إلا من خمس: الطهور) يُخص الحدث وفقاً لظهور الحديث فلو نسي أو جهل النجاسة الخبيثة ثم صلى لاندرج ضمن المستثنى منه فلا يعید.

بيد أنه في هذا الحقل قد وردت رواية تضارب وتصادم قاعدة لا تعاد، فأوجبـتـ الإعادة على الناسـيـ للنجـاسـةـ الخـبـيـثـةـ: عـبـدـ اللـهـ بـنـ سـيـنـانـ قـالـ: سـأـلـتـ أـبـاـ عـبـدـ اللـهـ عـلـيـهـ السـلـامـ عـنـ رـجـلـ أـصـابـ ثـوـبـهـ جـنـابـةـ أـوـ دـمـ قـالـ إـنـ كـانـ عـلـمـ أـنـهـ أـصـابـ ثـوـبـهـ جـنـابـةـ قـبـلـ أـنـ يـصـلـيـ ثـمـ صـلـيـ فـيـهـ وـ لـمـ يـغـسـلـهـ فـعـلـيـهـ أـنـ يـعـيـدـ مـاـ صـلـيـ وـ إـنـ كـانـ لـمـ يـعـلـمـ يـهـ فـلـيـسـ عـلـيـهـ إـعـاـدـةـ وـ إـنـ كـانـ يـرـىـ أـنـهـ أـصـابـهـ شـيـءـ فـنـظـرـ فـلـمـ يـرـ شـيـئـاـ أـجـزـأـهـ أـنـ يـنـضـحـ بـالـمـاءـ. [6]

[1] الوسائل ٢٥٦:٨ / أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٢.

[2] حر عاملی، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث. محقق محمدرضا حسینی جلالی. ، تفصیل وسائل الشیعه إلى تحصیل مسائل الشیعه، جلد: ٦، صفحه: ٨٧، ١٤١٦ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحیاء التراث

[3] حر عاملی، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث. محقق محمدرضا حسینی جلالی. ، تفصیل وسائل الشیعه إلى تحصیل مسائل الشیعه، جلد: ٦، صفحه: ٨٦، ١٤١٦ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحیاء التراث

[4] مصباح الفقیه ج 15 ص 402.

[5] خوئی، سید ابوالقاسم. ، موسوعة الإمام الخوئی، جلد: ١٦، صفحه: ٧٩، ١٤١٨ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئی

[6] حر عاملی، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث. محقق محمدرضا حسینی جلالی. ، تفصیل وسائل الشیعه إلى تحصیل مسائل الشیعه، جلد: ٣، صفحه: ٤٧٥، ١٤١٦ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحیاء التراث